

Distr.: General
26 September 2001
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٣٨٢ لمجلس الأمن التي عُقدت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"درس مجلس الأمن تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/886) المقدم عملاً ببيان رئيسه المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠١ (S/PRST/2001/18)، ولا سيما توصياته بشأن الطريقة التي قد تساهم بها الأمم المتحدة بصورة أكبر في إنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للعمل المستمر الذي يضطلع به ممثل الأمين العام، الجنرال الأمين سيسي، ولعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

"كما يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه المستمر إزاء الحالة المضطربة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويكرر نداءه إلى جميع الأطراف لإجراء حوار سياسي وتحقيق المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان وفقا لروح ميثاق المصالحة الوطنية لعام ١٩٩٨. وأحاط المجلس علماً في هذا الصدد، بالنداءات الداعية إلى الوحدة الوطنية التي أطلقتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

"ويدعو مجلس الأمن السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتباع المعايير المقبولة دوليا في مراعاة الأصول القانونية في التحقيقات والمحاكمات ذات الصلة بالأشخاص المشاركين في محاولة الانقلاب التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠١. وينبغي أن تتسم هذه الإجراءات بالشفافية وألا تفضي إلى زيادة سوء العلاقات بين مختلف الأعراق في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما ينبغي أن يسمح للاجئين الذين

هجروا بلادهم بعد فشل الانقلاب بالعودة بسلام دون خوف من المحاكمة على أساس عرقي.

"ويشجع مجلس الأمن المجتمع الدولي على تقديم مساهمة كبيرة لإنعاش جمهورية أفريقيا الوسطى ويشدد على أن كفاءة مثل هذه المساهمة ستعتمد بصورة كبيرة على الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها من أجل تحقيق هذه الغاية. ويشدد المجلس على أن المسائل الحاسمة المتعلقة بتسديد الدين الخارجي وتسديد متأخرات المرتبات لموظفي الخدمة المدنية تستدعي المعالجة على نحو عاجل.

"ويشجع مجلس الأمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، على النظر، بالتشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وممثل الأمين العام في الطرق الكفيلة بتعزيز قدرات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في إدارة شؤونها الاقتصادية والمالية بما في ذلك من خلال إعارة خبراء رفيعي المستوى. ويدعو المجلس الأمين العام إلى إطلاعه على الإجراءات التي تتخذ في هذا الصدد عندما يقدم تقريره القادم عن جمهورية أفريقيا الوسطى. وفضلاً عن ذلك، يحث المجلس مؤسسات بريتون وودز على إبداء مرونة أكبر فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

"ويحيط مجلس الأمن علما مع الاهتمام بعزم الأمين العام على القيام بالتنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتوسيع نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيزه وفقا لما جاء في الفقرة ٢٩ من تقريره المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/886).

"ويؤكد مجلس الأمن الحاجة إلى مواصلة إعادة تشكيل القوات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكينها من القيام بدورها بفعالية وإخلاص ونزاهة، لخدمة شعب أفريقيا الوسطى. ويشير أيضاً إلى أهمية تنفيذ برنامج فعال لجمع الأسلحة. وفي هذا الصدد، يدعم التوصيات الواردة في الفقرتين ١٧ و ١٨ من تقرير الأمين العام.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه بصفة منتظمة على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحالة السائدة فيها، ولا سيما في مجالات الحوار السياسي والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان".